



52 مليار جنيه ودائع العملاء بزيادة 27٪

1,4 مليار جنيه أرباح «الوطني - مصر» خلال 9 أشهر.. بنمو 26٪



دياسر حسن



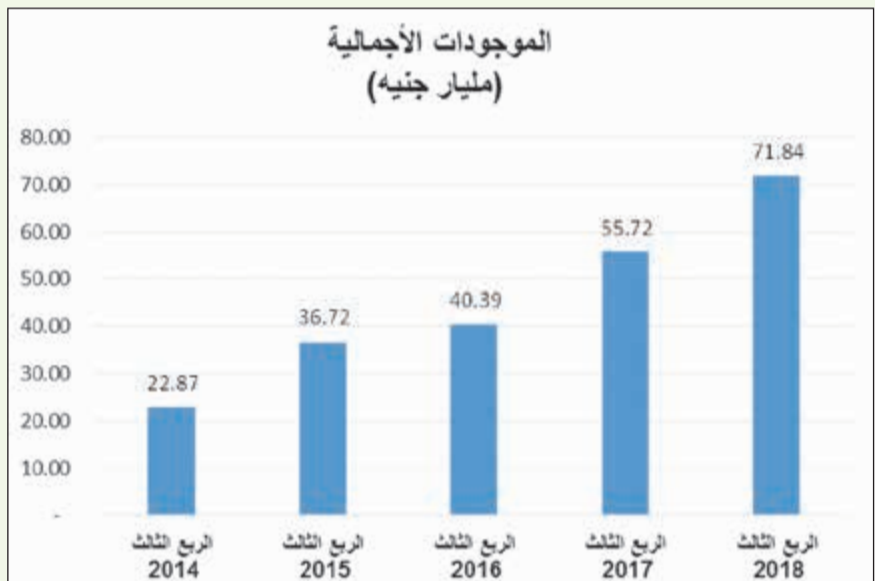
عصام الصقر

حقق بنك الكويت الوطني - مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، أرباحاً صافية قدرها 1,464 مليون جنيه مصري (بما يعادل نحو 25 مليون دينار) حتى نهاية الربع الثالث من العام 2018، مقارنة مع 1,160 مليون جنيه (بما يعادل نحو 20,2 مليون دينار) في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو بلغ 26,18٪.

ونمت الموجودات الاجمالية بواقع 21,76٪ لتبلغ 71,84 مليار جنيه كما في نهاية سبتمبر 2018، وذلك بالمقارنة مع 59,06 مليار جنيه في نهاية عام 2017. كما ارتفعت ودائع العملاء الاجمالية خلال هذه الفترة بواقع 27,03٪ لتبلغ 51,90 مليار جنيه، مقارنة مع 40,85 مليار جنيه في نهاية 2017. فيما ارتفع صافي قروض وتسهيلات العملاء مع نهاية سبتمبر 2018 بواقع 15,13٪ لتبلغ 39,04 مليار جنيه، مقارنة مع 33,91 مليار جنيه في نهاية عام 2017.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس ادارة بنك الكويت الوطني - مصر عصام الصقر، إن النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد استمرارية نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصري والذي يمثل أحد أهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظراً لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية.

وأشار إلى أن قوة أرباح الوطني - مصر تأتي من كونها أرباحاً تشغيلية ناتجة عن تحسن بيئة الأعمال وهو ما يؤكد استقرار الوضع الاقتصادي في مصر وتطوره بشكل ملحوظ، مبيناً أن هذا الاستقرار وهذا النمو الاقتصادي يخلق فرصاً



مختلف شرائح العملاء. وأضاف أن البنك لديه الآن شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 48 فرعاً تنتشر بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، والمناطق الصناعية في مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان. كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان إسلاميان أحدهما بالقاهرة والآخر بمدينة الإسكندرية وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التقليدية، كما يمتلك البنك شبكة كبيرة من ماكينات الصراف الآلي التي تنتشر بأهم المناطق بالجمهورية لخدمة عملائه على مدار 24 ساعة، هذا فضلاً عن العديد من الخدمات الإلكترونية مثل خدمة «وطني أون لاين» التي تتيح لعملاء البنك التمتع بخدمات مصرفية آمنة في أي مكان وزمان.

نموذج أعمال يقوم على أساس المحافظة على تنوع وموازنة مصادر الدخل ومحفظه القروض من ناحية، وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة وطرح المنتجات المصرفية الراقية التي تلبي احتياجات العملاء الفعالية وتستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق من ناحية أخرى، هذا فضلاً عما يتمتع به البنك من متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته واستراتيجيته الناجحة وقوة جهازه الإداري والسياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني. وذكر أن أغلب أرباح الوطني - مصر تأتي من العمليات الائتمانية مع قطاع الشركات، حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعاً كبيراً في الشركات التي يتعامل معها، وهو ما يمثل انعكاساً لتنوع الاقتصاد المصري، لافتاً إلى أن البنك يسعى من جانب آخر إلى تعزيز موقعه في قطاع التجزئة - الأفراد خلال الفترة المقبلة وأنه قد خطى في سبيل ذلك خطوات جيدة بما يقدمه من خدمات ومنتجات متطورة للأفراد والتي تناسب متطلبات

استثمارية وتمويلية جديدة للبنك ستسهم في تحسين مستوى تكامل المنتجات بين البنك والمجموعة الأم وهو ما يعزز وضعه في السوق المصري. وأكد الصقر أن استثمارات مجموعة بنك الكويت الوطني في مصر استثمارات استراتيجية طويلة الأجل، حيث يعتبر «الوطني - مصر» من أهم الأفرع الخارجية التابعة لها، كما تمثل الأرباح المحققة من أعمال البنك في مصر ما يقارب ثلث أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة، وهو ما يدل على صحة ثقة مجموعة بنك الكويت الوطني بالسوق المصرية ويجعلها متمسكة بشكل كبير بالتوسع في هذا السوق والتواجد فيه بشكل أكبر ليشغل مكانة أكثر تقدماً بين بنوك القطاع المصري. وقال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني - مصر دياسر حسن إن البنك مستثمر كما أظهرت نتائج الربع الثالث من هذا العام في مواصلة أدائه القوي محققاً معدلات نمو مرتفعة في كل مؤشراتته المالية، وذلك نتيجة لما يتبناه البنك من

- الصقر: أرباح البنك في مصر تمثل ثلث أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة
- قوة الأرباح تأتي من كونها تشغيلية ناتجة عن تحسن بيئة الأعمال
- حسن: البنك يواصل أداءه القوي محققاً معدلات نمو مرتفعة في كل مؤشراتته المالية

«المركز»: 1,7٪ تراجع البورصة الكويتية

ذكر المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن الأسواق الخليجية أن السوق الكويتي استمر في التراجع للشهر الثالث على التوالي، بنسبة 1,7٪ في أكتوبر. إلا أن العوائد منذ بداية العام وحتى تاريخه لاتزال مستقرة بنسبة 7٪ مدعومة بإدراج السوق في مؤشر فونسي للأسواق الناشئة، في حين سجلت جميع الأسهم القياسية في بورصة الكويت نتائج سلبية، وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية بصورة طفيفة بنسبة بلغت 0,1٪ لهذا الشهر، لتسجل مكاسب المؤشر الإجمالية لهذا العام 9,9٪. وكان السوق القطري الأفضل أداءً خلال الشهر، حيث ارتفع بنسبة 5٪ بالرغم من عمليات البيع المستمرة في أسهم الأسواق الناشئة. واستمر تراجع الأسهم في سوق دبي، حيث انخفض مؤشر سوق دبي العام 1,8٪ خلال الشهر وبنسبة 17,4٪ منذ بداية العام وحتى تاريخه. ولوحظ تقلب الأسواق السعودية خلال شهر أكتوبر. ومع ذلك، لم يفقد المؤشر الرئيسي للسوق السعودي سوى 1,2٪ خلال الشهر، وهي خسارة أقل بكثير من خسائر بقية الأسواق الناشئة، وذلك بعد تلقي دعم من المؤسسات المحلية، وتراجعت مؤشرات أبوظبي والبحرين وعمان بنسبة 0,7٪ و1,8٪ و2,7٪ على التوالي خلال الشهر. وعلى الجانب الآخر، لايزال القلق يخيم على المستثمرين في الأسواق الصينية بشأن تبعات الحرب التجارية.

مليون دينار أرباح «الأمان» خلال 9 أشهر.. بنمو 101٪

ارتفعت أرباح شركة الأمان للاستثمار في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بنسبة 101٪ لتبلغ نحو مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 5,6 آلاف دينار لنفس الفترة من عام 2017. ويأتي هذا النمو في ظل ارتفاع صافي الربح من الاستثمارات 128٪، وانخفاض إجمالي المصروفات بنسبة 7٪. وفي تعليقه على نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، قال الرئيس التنفيذي يوسف الغانم: «نواصل تحقيق نتائج إيجابية في عام 2018 في ظل تركيزنا على النمو الانتقائي الحكيم، ونحن راضون عن هذا الأداء الذي يتماشى مع استراتيجيتنا ونموذج أعمالنا الذي أثبت مرونته وقابليته على التكيف مع التقلبات والصعوبات التي تشهدها أسواق رأس المال وصناعة الخدمات الاستثمارية في المنطقة».



يوسف الغانم

وقفزت ربحية سهم «الأمان» في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بنسبة 135٪ من 2,6 فلس في الأشهر التسعة الأولى من 2017 إلى 6,1 فلس في الفترة المماثلة من العام الحالي.

2,4 مليار دينار فائض متوقع لموازنة السنة المالية الحالية

ومقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018 فائض بحدود 2,4 مليار دينار، والسبب في احتمال تحقيق الموازنة فائضا وفق تقديرنا رغم أن سعر برميل النفط الكويتي لا زال دون سعر التعامل وفقاً لتقديرات وزارة المالية، هو أننا لا نقتطع من الإيرادات 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية البالغة نحو 13,3 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,7 مليار دينار إيرادات غير نفطية والمؤشرات الأولية توحى بأنها قد تكون أعلى، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 23,9 مليار دينار، وهي أعلى بنحو 7,9 مليارات دينار عن مستوى الإيرادات الفعلية من أرقام الحساب الختامي للسنة المالية 2017/2018 التي صدرت مؤخراً.

الكويت قد حققت إيرادات نفطية في أكتوبر، بما قيمته نحو 2,1 مليار دينار، وهو أعلى دخل شهري حققته منذ بداية السنة المالية الحالية نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لجملة السنة المالية الحالية نحو 22,2 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 8,9 مليارات دينار

قال تقرير الشال الاقتصادي انه بانتها شهر أكتوبر الماضي، حقق خلالها سعر برميل النفط الكويتي معدلا بحدود 73 دولارا لما مضى من السنة المالية الحالية، وهو أعلى من معدل سعر البرميل للسنة المالية 2018/2017 البالغ 54,5 دولارا بنحو 34٪، وأدنى من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولارا بنحو 2 دولار أو نحو 2,6٪. وأضاف التقرير: يفترض أن تكون

3,2 مليارات دينار حجم سيولة البورصة في 10 أشهر

من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة بقيمتها السوقية تبلغ 1,8٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 8,6٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لا زال يجرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة.

إذا قورنت بنفس الفترة من العام الفائت حين بلغ معدل الشهور العشرة الأولى نحو 24,9 مليون دينار. ولا زالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1,7٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,2٪ فقط من تلك السيولة، و4 شركات

حين بلغت 26,2 مليون دينار. وبلغ حجم السيولة للشهور العشر الأولى من العام الحالي (أي في 206 أيام عمل) نحو 3,2 مليارات دينار بمعدل لقيمة التداول اليومي بحدود 15,9 مليون دينار، وتظل منخفضة وفاقدة نحو 30,8٪ إذا ما قورنت بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2017 البالغ نحو 22,9 مليون دينار، وفاقدة أيضا نحو 36,4٪،

ذكر تقرير الشال أن سيولة البورصة حققت في أكتوبر الماضي مستوى منخفضا مقارنة بسيولة سبتمبر، عندما بلغت السيولة نحو 309,8 ملايين دينار، من مستوى 523,8 مليون دينار لسيولة سبتمبر، وبمعدل قيمة للتداول اليومي بحدود 13,5 مليون دينار، وبانخفاض 48,6٪ عن معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر

أداء بورصة الكويت الـ 4 خليجياً منذ بداية 2018

في السوق الألماني بخسائر 6,5٪، ثم السوق البريطاني والسوق الأمريكي بخسائر بحدود 5,1٪ لكل منهما، أي أن أكبر الخسائر طالت أكبر الشركاء في تجارة السلع والخدمات الدولية التي طالتها حرب تجارية مفتوحة. وأشار التقرير إلى أن بورصة قطر كانت الراجح الوحيد في أكتوبر والتي أضاف مؤشرها 5٪ عززت من موقعها في صدارة الأداء الموجب منذ بداية العام بمكاسب بنحو 20,9٪. واحتلت أسواق إقليم الخليج ثلاثة مراكز رابحة

خلال أكتوبر كان السوق الياباني الذي فقد في شهر واحد 9,2٪ لينتقل من المنطقة الموجبة حينما كان رابحا في أدائه منذ بداية العام بنحو 6,1٪ في نهاية شهر سبتمبر، إلى خسائر بحدود 3,7٪ مع نهاية أكتوبر الماضي. ثاني أكبر الخاسرين كان السوق الصيني الذي فقد مؤشره خلال شهر أكتوبر نحو 7,7٪ كانت كفيلا ينقله إلى قاع المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بنحو 21,3٪. ثالث أكبر الخاسرين كان السوق الفرنسي بخسائر بحدود 7,3٪، تلاه

قال تقرير الشال إن أداء شهر أكتوبر كان شديد السلبية، حيث حقق فيه 13 سوقا من أصل 14 سوقا، خسائر، بعضها كان قاسيا، بما يوحي بأنها حركة تصحيح طال انتظارها، بينما حقق سوق واحد أداء موجبا. وكانت نتيجة ذلك الأداء السالب فقدان 3 أسواق موقعها في المنطقة الموجبة من زاوية أدائها منذ بداية العام من أصل 9 في نهاية سبتمبر، ليتبقى فقط 6 أسواق رابحة منذ بداية العام. وأضاف التقرير أن أكبر الخاسرين